

اسم القاتل	الحكمة	نوع الجرم	مدة الحبس	تاريخه	الرسوم والنفقات
غازي عايد هارون	صلح الكرك	سجور		١٩٦٦/١/٣٠	٢٥٠ فلس دينار
احمد محمود ابراهيم	"	"		١٩٦٦/٣/٢٠	٢٥٠
محمد عبد الجابر عثمان	"	"		١٩٦٥/١٢/٣٠	٥٠٠
عبد الرحمن محمد ابو ركب	"	"		٢٠٢٦	٢٥٠
جبران سليم البريشي	"	"		"	٢٥٠
احمد محمد احمد	"	"		"	٢٥٠
نمر سليم نشه	"	"		"	٢٥٠
عبد الله عبد الجليل	"	"		١٩٠٠	٢٥٠
اسعد جميل غلابي	"	"		"	٢٥٠
نايل سالم اسعد	"	"		١٩٠٠	٢٥٠
سليم جريس المدانات	"	"		"	٢٥٠
حامد خلوي جويخان	"	"		"	٥٠٠
محمد غازي الزير	"	"		"	٥٠٠
خلف عيسى ساليان	"	"		"	٥٠٠
محمد حسين سليم	"	"		"	٥٠٠
عدنان محمد	"	"		١٩٦٦/١١/٢٢	٢٥٠
يوسف عطا الله	"	"		"	٢٥٠
امين علي ثنيان	"	"		"	٢٥٠
فتحي راشد فتح الله	"	"		"	٢٥٠
سالم رمضان الشريطي	"	"		"	٢٥٠
عمر عبد الحميد الرواجفه	"	"		"	٢٥٠
اميل سعد خلف	"	"		١٩٦٥/١٢/١٩	٥٠٠
رياض محمود علي	"	"		١٩٦٥/١٠/٢٤	٢٥٠
فواز حسن حرب	"	"		١٧٠٠	٢٥٠
خليل عبد الغني رسول	"	"		"	٢٥٠
بطرس يعقوب حنّاد	"	"		"	٢٥٠
احمد محمد موسى الصغير	"	اسبوعين		٣٠٠	٦٠٠
يونس عبد الله جوده	"	"		١٩٦٥/٩/١٩	٢٥٠
اسماعيل محمود عبد القادر	"	"		١٩٦٥/١٢/٢٧	٢٥٠
كريت يعقوب مبالوسيان	"	"		١٩٦٥/٩/١٩	٢٥٠

مكتبة الملك فيصل

الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١ آب سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٤٠

الفرس

صفحة	قانون	رقم	سنة
١٤٥٥	قانون معدل لقانون تنظيم الميراثية العامة	٥٣	سنة ١٩٦٦
١٤٥٦	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية	٥٤	سنة ١٩٦٦
١٤٥٧	قانون مناطق الاشاعات خارج حدود مناطق البلديات	٥٥	سنة ١٩٦٦
١٤٥٩	قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن المتنسية	٥٦	سنة ١٩٦٦
١٤٦٠	قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة	٥٧	سنة ١٩٦٦
١٤٦١	قانون معدل لقانون البلديات	٥٨	سنة ١٩٦٦
١٤٦٢	قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه	٥٩	سنة ١٩٦٦
١٤٦٣	قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت	٦٠	سنة ١٩٦٦
١٤٦٤	نظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية	٨٣	سنة ١٩٦٦
١٤٦٦	نظام اللوازم لخدمة الحامرات العامة	٨٤	سنة ١٩٦٦
١٤٦٧	النظام المالي لخدمة الحامرات العامة	٨٥	سنة ١٩٦٦
١٤٦٨	نظام موظفي امانة العاصمة	٨٦	سنة ١٩٦٦
١٤٧٠	نظام معدل لنظام النقل على الطرق	٨٧	سنة ١٩٦٦
١٤٧١	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (٣) لسنة ١٩٦٦	٨٨	سنة ١٩٦٦
١٤٧٢	النظام الداخلي لنقابة المهنيين الزراعيين	٨٩	سنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٦ .
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
٤ - ويؤلف مجلس استشاري من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومعاظم البنك المركزي ورئيس ديوان الخاوية ونائب رئيس مجلس الاعمار لاداء رايه في تقدير الواردات والتفقات والرسوم والضرائب وبالصيغة العامة للميزانية .

١٩٦٦/٧/٦

احمد حسن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية ووزير	رئيس الوزراء
السوزراء ووزير العدلية بالوكالة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المقتي	وصفي النسل
وزير	وزير	وزير الداخلية لشؤون
الستيرية والتلقيم	الصحة	البلدية والقروية
فوقان الهنداوي	احمد ابو قورة	قاسم الرحاوي
وزير	وزير	وزير
الاعمال	المواصلات ميناء طيران سكك	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	وزير المواصلات / برق وبريد بالوكالة	يحيى الخطيب
وزير	سعيد الدجاني	وزير
الخارجية	وزير	الزراعة
احرم زعير	الانشاء والتعمير	اسماعيل حجازي
	نصفت كمال	

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٩
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٧/٩ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (١٩) :-

يجري تعيين الرواتب والعلاوات وعلاوات غلاء المعيشة والزيادات السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية وتسري احكام هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط الحماير العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .

١٩٦٦/٧/٩

احمد حسن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية ووزير	رئيس الوزراء
السوزراء ووزير العدلية بالوكالة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المقتي	وصفي النسل
وزير	وزير	وزير الداخلية لشؤون
الستيرية والتلقيم	الصحة	البلدية والقروية
فوقان الهنداوي	احمد ابو قورة	قاسم الرحاوي
وزير	وزير	وزير
الاعمال	المواصلات ميناء طيران سكك	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	وزير المواصلات / برق وبريد بالوكالة	يحيى الخطيب
وزير	سعيد الدجاني	وزير
الخارجية	وزير	الزراعة
احرم زعير	الانشاء والتعمير	اسماعيل حجازي
	نصفت كمال	

هذا من العمل

عن الحسن بن طاهر نائب جهالة الملك العظيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٧/١٩٦٦

تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤبد الآتي وتأمراً بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافة الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦

قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

—•••••

المادة ١ - يسن هذا القانون المؤقت (قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلية والتباعدات التالية المعاني المختصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

١ - المدير او الوزراء وزير وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية

٢ - مناطق الانشاءات المناطق التي يعلن وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية في الجريدة الرسمية شمولها بهذا القانون مع بيان حدودها ووصفاتها .

٣ - الانشاءات اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او التين او الابن او التلك او اية مادة اخرى او اى حائط او جدار او سياج .

٤ - مساكن الانشاءات ممالك الانشاءات المسجل او المعروف وى شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي او القيم او الشخص السلي يتقاضى بدل اجارها ولو لحساب غيره .

المادة ٣ - الوزير ان يعلن في الجريدة الرسمية اية مناطق او اى جزء منها مناطق انشاءات كسا وان له ان يطلب في ذلك الاعلان من مالكي الانشاءات القيام باى عمل او اعمال تتعلق بتلك الانشاءات او بالارض المحيطة بها براها ضرورية من اجل تنظيمها وتجميلها ضمن المدة التي يحددها للملك .

المادة ٤ - اذا تخلف اى مالك انشاءات عن تنفيذ ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمن المدة المضروبة وعلى وجه يوافق عليه المهندس المسؤول في الوزارة ، تتولى الوزارة اجراء ذلك العمل او الاعمال وتحصل التفقات من المالك بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية . وتكون الشهادة التي تصدرها الوزارة بتوقيع الوزير بالنسبة لتقدير هذه التفقات غير خاضعة للطعن .

المادة ٥ - بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعاقب كل مالك خالف احكام هذا القانون بالحبس مدة شهر او بالفرامة حتى خمسين ديناراً او بكلتا هاتين العقوبتين ويشترط في ذلك ان توقف الملاحقة الجزائية او يجري اسقاط دعوى الحق العام اذا كان التخلف عن القيام بمطليات الاعلان خلال المدة المبينة فيه ناشئاً عن اى سبب من الاسباب التالية -

١ - غياب المالك عن المملكة بصورة مستمرة لمدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

ب - عدم اقتدار المالك مالياً بشهادة من المحافظ ثبت ذلك وفي هذه الحالة يجوز للمحافظ المختص بامر خطي يصدره ان يعفي المالك من دفع جميع او بعض التفقات المترتبة عليه وفق ما هو مبين في المادة الرابعة من هذا القانون .

المادة ٦ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يضع الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٦٦/٧/١٩

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون وزير المالية رئيس الوزراء ووزير الدفاع
رئاسة الوزراء ووزير المالية بالوكالة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة ووزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب الخالدي عز الدين المكي وصلي التل

وزير الصحة احمد ابو قورة وزير الشؤون صالح عرقان وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية قاسم الرحاوي

وزير المواصلات / ميناء طبران سكك وزير التربية وزير التعليم ووزير الاعلام بالوكالة سعيد الدجاني يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد طوقان وزير الانشاء والتعمير ناصف كمال وزير الزراعة اسماعيل حجازي

كل من اخطأ

نحن الحسن بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٣
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٦) ويقرا مع
القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما بين القانونين الاصلين نقانون معدل ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها :-

ج - على الرغم مما ورد في الفقرتين السابقتين يجب على كل مهندس يتقدم بطلب اجازة بتعاطي المهنة في
المملكة الاردنية الهاشمية لاول مرة ان يقبل الخدمة في الحكومة او القوات المسلحة او الامن العام
او البلديات او المؤسسات العامة اذا كلف بذلك في المكان الذي يمينه المرجع المختص بالتعيين
وبالراتب او الاجر المقرر لمدة سنتين فاذا استنكف عن القبول خال خمسة عشر يوما من تاريخ
تبليغه التكليف جاز لوزير الاشغال العامة ان يرفض الاجازة ويكون قرار الوزير بهذا الشأن غير
قابل للطعن .

١٩٦٦/٧/٢٣

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون	وزير المالية ووزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
رئاسة الوزراء ووزير المدلية بالوكالة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	ووزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب الجبالي	عز الدين المقي	وصفي التل
وزير	وزير الشؤون	وزير الداخلية
الصحة	الاجتماعية والعمل	الشؤون البلدية والتربية
احمد ابو قوره	صالح بركان	قاسم الريسواي
وزير المواصلات/اميناء طيران سكك	وزير	وزير التربية والتعليم
ووزير المواصلات/برق وريد بالوكالة	الاشغال العامة	ووزير الاعلام بالوكالة
سعيد السديجاني	يحيى الخطيب	ذوقان الغنادوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	نصفت كمال	

نحن الحسن بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٣
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٦ ويقرا مع القانون رقم
(١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما بين القانونين الاصلين وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (و) المضافة اليها بمقتضى القانون رقم
(١١) لسنة ١٩٦١ حسبما عدلت بالقانونين رقم (٢٤ و ٤٦) لسنة ١٩٦٣ والاستعاضة عنه بما يلي :-
(و -) الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وقانون
الفرقعات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ وكافة التعديلات التي طرأت عليها) .

١٩٦٦/٧/٢٣

الحسن بن طاهر

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
رئاسة الوزراء ووزير المدلية بالوكالة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	ووزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المقي	وصفي التل
وزير	وزير الشؤون	وزير الداخلية
الصحة	الاجتماعية والعمل	الشؤون البلدية والقروية
احمد ابو قوره	صالح بركان	قاسم الريسواي
وزير المواصلات/ ميناء طيران سكك	وزير	وزير التربية والتعليم
ووزير المواصلات/ برق وريد بالوكالة	الاشغال العامة	ووزير الاعلام بالوكالة
سعيد الدجاني	يحيى الخطيب	ذوقان الغنادوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

كل من الشغل

نحس الحسن بن طمول نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون البلديات.

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ز) :
« ز - ليس في هذا القانون ما يمنع مجلس الوزراء من اصدار انظمة مباشرة من اجل تنفيذ احكامه او ما ينشأ عنه وتعتبر جميع الانظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

١٩٦٦/٧/١٩

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	رئيس الوزراء
عبد الوهاب الخالدي	قاسم الرغايي	وصفي التل

نحس الحسن بن طمول نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمراً بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (٢) منها :-
« يجوز لاستحق التعويض ان ينفذ قرار التعويض (بدلاً فالاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الاراضي والمساحة تتضمن تعذر التنفيذ في جدول الحقوق » :

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة (الى محكمة تسوية الاراضي الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الى قاضي التسوية الذي يختاره لسباع الاعتراض) :

١٩٦٦/٧/١٩

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عز الدين المكي	عبد الوهاب الخالدي	وصفي التل

محسن الحسن بن طلال نائب مهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت وقانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت لسنة ١٩٦٦ ، ويقرأ مع القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعل به من تاريخ العمل بالقانون الاسلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦٧) من القانون الاسلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
« على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى ان تستبدل بانظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون » .

١٩٦٦/٧/١٨

الحسن بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة وزير المالية ووزير رئيس الوزراء ووزير الدفاع
الوزراء ووزير المدلية بالوكالة الاقتصاد الوطني بالوكالة وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي وصفي التل

وزير الصحة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الداخلية للشؤون
احمد ابو قورة صالح برقان البلدية والقروية قاسم الرياوي

وزير المواصلات / ميناء طيران سكك وزير المواصلات / برق وبريد بالوكالة وزير التربية والتعليم
وسيد الدجاني سميح الدجاني الاشغال العمامة وزير الاعلام بالوكالة
وزير دولة لشؤون يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي

رئاسة الوزراء وزير الانشاء والتعمير وزير الزراعة اسماعيل حجازي
محمد طوقان نصفت كمال

محسن الحسن بن طلال

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٩ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦

نظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٩) المعدلة من قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويعلن به من تاريخ ١٩٦٦/٧/١٥ .
المادة ٢ - يطبق الكادر المرفق على ضباط القوات المسلحة الاردنية والامن العام والخبرات العامة .
المادة ٣ - ينفى النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالعدد (١٨٤٩) من الجريدة الرسمية واي نظام او قرار آخر يتعارض مع هذا النظام .

١٩٦٦/٧/٩

الحسن بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة وزير المالية ووزير رئيس الوزراء
الوزراء ووزير المدلية بالوكالة الاقتصاد الوطني بالوكالة وزير الدفاع
عبد الوهاب المجالي عز الدين المفتي وصفي التل
وزير التربية والتعليم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الداخلية للشؤون
ذوقان الهنداوي المصححة الصحة والعمال البلدية والقروية صالح برقان

وزير المواصلات / ميناء طيران سكك وزير المواصلات / برق وبريد بالوكالة وزير الاعلام
عبد الحميد شرف سميح الدجاني الاشغال العمامة يحيى الخطيب

وزير الزراعة وزير الانشاء والتعمير وزير الزراعة اسماعيل حجازي
اكرم زعير نصفت كمال

كل من جداول القوائم المسلسلة الأزدنية والأمن العام والخابرات العامة

هذه من الأصول

الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٠	٠	٠	٠	٠	٠

يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لدائرة الخابرات العامة) ويعمل به تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية

١٣٠
٥٠٠

تاريخ مشروع بالرجوعات
تاريخ مشروع بالوكالة البرية
ومدرسة الزمانيين

نظام اللوازم لدائرة الخابرات العامة

بمقتضى المادة (١١) من قانون الخابرات العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٦
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٦

نظام اللوازم لدائرة الخابرات العامة

صادر بموجب المادة (١١) من قانون الخابرات العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لدائرة الخابرات العامة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - يجرى شراء جميع لوازم الخابرات العامة من قبل لجان تشكل من دائرة الخابرات العامة بالاشتراك مع
مندوب من ديوان الحامية باستثناء اللوازم المكتومة فتتم عن طريق ضباط الخابرات العامة . ويقرر مدير
الخابرات اللوازم المكتومة واللوازم غير المكتومة . وكافة الشؤون المتعلقة بلوازم الخابرات العامة تتم
بالطريقة التي يقرها مدير الخابرات العامة وبوافق عليها رئيس الوزراء . وتعتبر كافة الاجراءات
والقيود المتعلقة بها مكتومة :
- المادة ٣ .. لمدير الخابرات العامة ان يصدر أية تعليمات ادارية يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٧/١٦

وزير الداخلية ووزير دولة الشؤون رئاسة	وزير	رئيس الوزراء
الوزراء وزير العدلية بالوكالة	المالية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحاي	عز الدين المفتي	وصفي النسل
وزير	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
التربية والتعليم	الصحة	الاجتماعية والعمل
ذولان الهنداوي	صالح برقان	بلدية والقروية
وزير	وزير المواصلات ميناء طيران سكك	وزير
الاعلام	وزير المواصلات برق ويريد بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف		يحيى الخطيب
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير
اكرم زعير	لعلست كمال	الزراعة
		اسماعيل حجازي

نظام المخابرات العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤

بمقتضى المادة ١٢ من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ النظام المالي لدائرة المخابرات العامة

صادر بموجب المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤

٠٠-٠٠-٠٠

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لدائرة المخابرات العامة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يتم جميع ما يتعلق بالشؤون المالية لدائرة المخابرات العامة بالطريقة التي يقرها المدير العام للمخابرات العامة ويوافق عليها رئيس الوزراء وتعتبر كافة الاجراءات والقيود المتعلقة بها مكتومة.
- المادة ٣ - لمدير المخابرات العامة بموافقة رئيس الوزراء الخطية صلاحية تقرير كافة المصروفات التي يقرها لضباط واعضاء وضباط صف وافراد المخابرات العامة.
- المادة ٤ - يجري تقدير وصرف النفقات المكتومة بالطريقة التي يقرها مدير المخابرات العامة ولا تخضع اوجه صرفها لأي طريقة من طرق المراقبة.
- المادة ٥ - لمدير المخابرات العامة اصدار التعليمات الادارية التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا النظام.

١٩٦٦/٧/١٦

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير المالية بالوكالة عبد الوهاب الحجابي	وزير المالية عز الدين المكي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصلي التل
وزير التريسة والتعليم فؤاد الخنداوي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح يرقان	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
وزير المواصلات / ميناء طبران سكك الاعلام ووزير المواصلات / برق وبريد بالوكالة عبد الحميد شرف	وزير الاقتصاد الوطني سعيد الدجاني	وزير المواصلات يحيى الخطيب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء اكرم زهير	وزير الانشاء والتعمير نصرت كمال	وزير الزراعة اسماعيل حجازي

نظام المخابرات العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/٧/١٩٦٦
نأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦ نظام موظفي امانة العاصمة

صادر بمقتضى المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

٠٠-٠٠-٠٠

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي امانة العاصمة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية لغايات هذا النظام المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .
- تعني كلمة (المملكة) - المملكة الاردنية الهاشمية .
- وتعني كلمة (الحكومة) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ الامانة .
- « (الامانة) - امانة العاصمة .
- وتعني كلمة (المجلس) - مجلس الامانة .
- وتعني كلمة (الوزير) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ امين العاصمة .
- وتعني كلمة (الموظف) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ الموظف المعين او الذي يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة داخلة في ملاك الامانة بموجب الميزانية المصادق عليها والمعمول بها .
- وتعني كلمة (اللجنة) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ التي تولفها الامانة بقرار من المجلس لتكون مسؤولة عن تنسيب تعيين وترقيع جميع موظفي الامانة المصنفين باستثناء الترقيع الى الدرجتين الثانية والاولى حيث ان الترقيع اليها يقرره المجلس بناء على تنسيب الامين :
- وتعني كلمة (الملاك) - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها او الرواتب المحددة لها المصادق عليها بمقتضى ميزانية الامانة .
- وتعني عبارة (مجلس الوزراء) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ مجلس الامانة .
- وتعني عبارة (الدائرة المختصة) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ الامانة :
- وتعني عبارة (وكيل الوزارة) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ مساعد الامين او وكيله .
- وتعني عبارة (المجلس التأديبي) - حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ المجلس التأديبي الذي تولفه الامانة بقرار من المجلس .



المادة ٣ - تسرى احكام هذا النظام على جميع الموظفين المدنيين العاملين في امانة العاصمة ويتقاضون رواتبهم من ميزانيتها المعمول بها على ان تقتزن قرارات تعيين وترقيع وانهاء خدمات موظفي الصنف الاول بمصادقة رئيس الوزراء وان تستثنى من صدور الارادة الملكية السامية .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المواد السابقة واحكام نظام تقاعد موظفي البلديات رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ والتعديلات التي طرأت عليه تطبيق احكام نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ (باستثناء الفصل الثالث منه) او اي تشريع آخر يقوم مقامه على موظفي الامانة على انه يجوز ملء الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول بالوكالة وفقا لاحكام هذا النظام طيلة المدة التي تكون فيها شاغرة كما انه يجوز انتداب الموظف لمدة تزيد على سنة من امانة العاصمة الى المؤسسات والدوائر الحكومية وبها بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٥ - يلغى من نظام موظفي البلديات رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته جميع الاحكام التي تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٧/٩

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون	وزير المالية	رئيس الوزراء
رئيسة الوزراء ووزير المالية بالوكالة	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير الدفاع
عبد الوهاب الهادي	عمر الدين الملقى	وصفي التل

وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
التربية والتعليم	الصحة	الاجتماعية والعمل	البلدية والقروية
ذوقان الهنداوي	احمد ابو قورة	صالح بركان	قاسم الرحاوي

وزير	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير
الاعلام	وزير المواصلات / برق وريد بالوكالة	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	يحيى الخطيب

وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	الانشاء والتعمير	الزراعة
اكروم زعبيتر	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٧
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

صادر بالاستناد الى المادتين ١١٥ و ٢١٥ من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام النقل على الطرق لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصيل باضافة العبارة التالية الى البند (١) من الفقرة (ج) منها :-
" سلى ان يعفى من هذا الرسم صاحب السيارة العمومية صالون -- تكسي التي تكون رخصة اقتناها سارية للمعول ، التي تسير على غير البزيرن والتي تقر سلطة الترخيص شطبها من القيود نهائيا لعدم صلاحها اذا جرى تسجيل سيارة تكسي عمومي تسير على البزيرن بدلا منها باسم صاحبها " .
يكون لصاحب السيارة المشطوبة بالاضافة الى ذلك حق استعمال رقم السيارة المشطوبة لوضعه على سيارة بيزيرن اخرى على انه لا يجوز اعادة تسجيل سيارة الديزل بعد ان يجري شطبها بمقتضى احكام هذه المادة .

المادة ٣ - لا يشمل هذا التعديل السيارات المشطوبة قبل فقاذه .

١٩٦٦/٦/٢٧

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون	وزير	رئيس الوزراء
الوزراء ووزير المالية بالوكالة	المالية	وزير الدفاع

عبد الوهاب المجالي	عز الدين الملقى	وصفي التل
وزير	وزير	وزير الداخلية للشؤون
التربية والتعليم	الصحة	الاجتماعية والعمل
ذوقان الهنداوي	احمد ابو قورة	صالح بركان

وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير	وزير
وزير المواصلات / برق وريد بالوكالة	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب

وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	الانشاء والتعمير	الزراعة
اكروم زعبيتر	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

هذا من الأصول

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

رقم (٣) لسنة ١٩٦٣

صادر بالاستناد الى المادة ١/١٢ من قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام «نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل رقم (٢) لسنة ١٩٦٦» ويقرأ مع نظام موظفي المؤسسة رقم ٣ لسنة ١٩٦٣/الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٦/٧/١ .

المادة ٢ - يعدل اسم وظيفة (كاتب) الواردة ضمن الوظائف المدرجة في البند (١) الوظائف التي يتقاضى مشغلوها علاوة غلاء «ميشة» في الملاحق رقم ٢ (أ) وسلم رواتبها على النحو التالي : -

اسم الوظيفة	الراتب الشهري	الزيادة السنوية
كاتب نسخ ، رسم ، رباب	(١٦ - ٣٥)	دينار واحد

المادة ٣ - تضاف وظيفة «مبينة باسم ميكانيكي الى الوظائف التي لا يتقاضى مشغلوها علاوة غلاء «ميشة» الواردة في البند (٢) من الجدول المشار اليه في المادة السابقة ويكون سلم رواتبها (١٥ - ٢٥) ديناراً وزيادتها السنوية دينار واحد .

في ١٩٦٦/٧/١٩

مدير الاراضي والمساحة	وكيل وزارة الزراعة	نائب المدير العام	المدير العام ورئيس المجلس
صبيح الحس	سامي ايوب	امين سر المجلس	محمد عوفه القرعان
عضو	عضو	عضو	عضو
عبد الشريف	حلمي العروشي	قاسم الهنداوي	الدكتور نجم الدين الدجاني
			عضو
			محمد القاعود

النظام الداخلي

لنقابة المهندسين الزراعيين

صادر بمقتضى المادة (١٦) الفقرة (ب) من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦

○○○○○○

الفصل الاول

تعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام - النظام الداخلي لنقابة المهندسين الزراعيين ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني عبارة (الدائرة المختصة) اية وزارة او دائرة او مؤسسة تسري عليها احكام هذا النظام .

وتعني كلمة (القانون) قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

وتعني كلمة (النقابة) نقابة المهندسين الزراعيين .

وتعني عبارة (المهندس الزراعي) الشخص الذي تنطبق عليه احكام المادة الثالثة من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

وتعني كلمة (المهنة) الهندسة الزراعية .

وتعني كلمة (المعسر) المهندس الزراعي الذي يوافق مجلس النقابة على انتسابه لها والذي قام بتسديد جميع التزاماته المادية تجاه النقابة .

وتعني كلمة (المجلس) مجلس النقابة المنتخب من قبل الجمعية العامة .

الفصل الثاني

اغراض النقابة

المادة ٣ - تعمل النقابة على تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها وهي رفع مستوى الهندسة الزراعية والحفاظ على مصالح وحقوق المهندسين الزراعيين وبث روح الاخاء والتعاون بينهم والعمل على تنمية شؤونهم العلمية والادبية والمادية بكافة الوسائل المشروعة وذلك على الشكل التالي . -

أ - العمل على توثيق وتنمية روح التعاون والاخاء بين اعضاء النقابة وتنظيم العلاقات بينهم وازالة اي خلاف يقع بسبب ممارسة المهنة بين المهندسين الزراعيين من جهة والدوائر والمؤسسات والاشخاص من جهة ثانية .

ب - العمل على أن تكون النقابة حاكمة اتصال بين أعضائها من جهة وبين أصحاب الأعمال والدوائر المختصة من جهة ثانية .

ج - السعي لابتعاد العمل للأعضاء المنتسبين للنقابة بما يتناسب ومؤهلاتهم .

د - دراسة أحوال وظروف ومبررات وساعات العمل للأعضاء والعمل على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن مصالحهم بالطرق المشروعة .

هـ - حماية الأعضاء والدفاع عنهم من كل غش أو ظلم أو اعتداء يقع عليهم بسبب ممارسة المهنة ومن كل ما قد يمس كرامتهم وتوكيل هيئة قضائية للاستشارات القانونية والدفاع عن النقابة وأعضائها .

و - السعي لدى الدوائر المختصة لاعطاء حق الأولوية للمهندسين الزراعيين في استئجار أو تفويض أراضي الخيرية بقصد استثمارها واستغلالها زراعياً .

ز - التعاون مع الدوائر المختصة والأشخاص والمؤسسات والشركات الأهلية والجمعيات التعاونية والزراعية التي تعمل على رفع مستوى المهنة بالطرق التي تراها مناسبة .

ح - إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة التي تقرها الدوائر المختصة والتي تتعلق بأعمال الزراعة قبل اقترانها بمسودة نهائية .

ط - تقديم الاقتراحات والمشاريع التي تتعلق بتنظيم المهنة والأعمال الزراعية للدوائر المختصة والمؤسسات والشركات ذات العلاقة .

ث - المساهمة في دراسة المشروع الزراعي وطرق تنفيذه وإبداء الرأي حولها .

ك - العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وابتداء أفضل الطرق لتسويقه .

ل - المساهمة في نشر الثقافة الزراعية بمختلف وسائل الإعلام .

م - العمل على توثيق صلات التعاون مع نقابات المهندسين الزراعيين في البلاد العربية والصديقة والنقابات الأخرى التي لها علاقة بالأعمال الزراعية عن طريق تبادل البعثات والزيارات والمؤتمرات وغير ذلك .

الفصل الثالث

تقاليد المهنة وأوامر الأعضاء

المادة ٤ - على عضو النقابة أن يراعي الدقة والأمانة في جميع أعماله وتصرفاته وأن يكون رائده العمل على حفظ كرامته وكرامة المهنة ورفع شأنها وأن ينفذ قوانين وأنظمة النقابة بكل إخلاص .

المادة ٥ - يجب على العضو إذا كان موظفاً في إحدى الدوائر المختصة أو في مؤسسة أو شركة أهلية أن يتمتع عن أداء عمله اتصال مباشر بوظيفته ويرجع إليه الفصل فيه والترخيص به إذا كان ذلك العمل يودع عليه بنفسه شخصياً .

المادة ٦ - يجب على العضو قبل تقاضيه للقيام بعمل له علاقة بمزاولة المهنة أن يستوفى عسماً إذا كان من يريد التعاقد معه لم يستوفى له وأن كلف عضواً آخر القيام بذلك العمل ، فإذا كان الأمر خلاف ذلك نصحت للطرف الراغب في التعاقد معه بالاستمرار مع العضو الآخر ، فإذا لم يقبل وجب عليه اختيار زميله العضو كتابة بذلك على أن لا يقبل التعاقد إلا بعد التأكد من أن الطرف الراغب في التعاقد معه قد انجز جميع تعهداته تجاه العضو الآخر .

المادة ٧ - يجب على العضو الا يقبل عملاً مقابل أتعاب تحط من قيمة وكرامة المهنة .

المادة ٨ - يجب على العضو أن يمتنع عن انتقاد أعمال زملائه الأعضاء في النقابة بقصد التنديد بمعلوماتهم الفنية أو الانتقاص منها أو الحط من شأنها .

المادة ٩ - يجب على العضو إبلاغ مجلس النقابة فوراً بكل تغيير يطرأ عن وظيفته أو عمله أو عنوانه أو محل إقامته .

الفصل الرابع

الانتساب والاشتراك

المادة ١٠ - يجب على كل مهندس زراعي أن يبادر اعتباراً من تاريخ صدور هذا النظام إلى قيد اسمه في سجل النقابة وأن يقدم طلباً للانتساب على النحو التالي :-

أ - يعبأ نموذج طلب الانتساب الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من قبل طالب الانتساب شريطة أن يرفق به صورة مسددة تحسب الأصول عن الشهادات العلمية التي حصل عليها مع صورتين شخصيتين له .

ب - لدى تقديم طلب الانتساب يدفع الطالب إلى أمين الصندوق المجلس رسم انتساب قدره ستة دنانير أردنية على أن يعاد إليه المبلغ كاملاً في حالة رفض طلب انتسابه واكتساب الرضا الدقة القطعية .

ج - رسم الاشتراك السنوي ستة دنانير أردنية يدفعها طالب الانتساب الذي قبل عليه من قبل المجلس على قسطين متساويين ، يدفع الأول منها خلال شهر نيسان والثاني خلال شهر تشرين الأول من كل عام .

وفي حالة قبول العضو خلال الفترة الواقعة بين الأول من نيسان والثلاثين من أيلول من نفس السنة عليه أن يدفع إلى أمين الصندوق نصف الاشتراك فور إبلاغه قرار المجلس بقبوله عضواً في النقابة والنصف الثاني في موعد التالي ، أما إذا قبل العضو في الفترة ما بين الأول من تشرين الأول والحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة التي تليها فعليه أن يدفع إلى أمين الصندوق نصف الاشتراك السنوي فور إبلاغه قرار المجلس بقبوله عضواً فيها عن السنة التي تنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل عام .

مادة ١١ - تقدم طلبات الانتساب لمجلس النقابة على النموذج رقم (١) الذي يضعه المجلس والمشتمل على البيانات التالية : الاسم واللقب ، ومكان الولادة ، الجنسية ، رقم جواز السفر وتاريخ ومكان إصداره ، المؤهلات العلمية ، الوظائف أو الأعمال التي اشتغلها أو قام بها منذ تخرجه من الجامعة حتى تاريخ تقديم الطلب ، العنوان الحالي والدائم .

مادة ١٢ - ينظر المجلس في طلبات الانتساب خلال شهر واحد من تاريخ استلامها .

مادة ١٣ - يصدر المجلس بطاقة عضوية للأعضاء المسجلين بموجب النموذج رقم (٢) الذي يقره المجلس لقاء رسم قدره مائتان وخمسون فلساً ويصرف للعضو بدل ضائع لقاء رسم قدره خمسة فلس .

مادة ١٤ - يؤدي طالب الانتساب الذي يوافق المجلس على طلبه القسم المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون أمام المجلس .

هذا من الأعمال

مادة ١٥ - للمجلس الحق في منح عضوية الشرف لأي شخص يقدم لل نقابة خدمات ذات قيمة تؤدي الى رفع مستوى المهنة او العاملين فيها ويعنى من دفع رسمي الانتساب والاشتراك ولا يحق له ان ينتخب او يرشح لعضوية المجلس .

مادة ١٦ - للمجلس الحق في منح عضوية المراسلة للاردنيين المقيمين خارج الاردن ممن تتعلق عليهم احكام التقريين ب وج من المادة الثالثة من القانون وتحصل منهم رسوم الانتساب فقط ولا يحق لهم ان ينتخبوا او يرشحوا لعضوية المجلس الا اذا قرروا الإقامة الدائمة في البلاد وابلغوا مجلس النقابة قرارهم بذلك خطيا ويحق لهم كذلك التمتع بحقوق الاعضاء المقيمين في الاردن والمسلمين في النقابة .

مادة ١٧ - تنشر قرارات المجلس المتعلقة بقبول الاعضاء او منح عضوية الشرف او المراسلة في الجريدة الرسمية .

الفصل الخامس

مزاولة المهنة واختصاصاتها

المادة ١٨ - يتوجب على جميع الشركات والمؤسسات والجمعيات والأشخاص الذين يتعاملون الاعمال الزراعية المختلفة المبينة في ذناه والتي لا يقل راسمها عن عشرة آلاف دينار ان تعين مهندسا زراعيا مجازا للاشراف على تلك الاعمال .

أ - انتاج او / واستيراد او / بيع .

١ - العلاجات الزراعية

٢ - الاعددة والمعدات

٣ - البلور والتقاوى والفراس والأشجار

٤ - الاعلاف المصنعة

٥ - الصيضان حديثة الفقس

ب - الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية الزراعية كالتصنيع الزيوت النباتية والسكر والاعلوية المحفوظة والسجائر والالبان .

ج - الشركات الاستشارية التي تقوم بدراسة او تنفيذ المشاريع الزراعية .

د - الشركات والمؤسسات التي تتعامل اعمال التسويق الزراعي .

المادة ١٩ - لا يسمح للمهندس الزراعي المجاز بالعمل في أكثر من مؤسستين في وقت واحد .

المادة ٢٠ - على عضو النقابة الذي يعهد اليه الاشراف على عمل نصت عليه المادة الثامنة عشرة من هذا النظام الاشراف التام المباشر على العمل وان يراعى تقاليد المهنة واصولها وان يرفض القيام بأى عمل يعهد اليه به صاحب العمل اذا كان في تنفيذه اساءة للمهنة .

الفصل السادس

اختصاصات وواجبات مجلس النقابة

المادة ٢١ - يتألف مجلس النقابة من : النقيب وثلاثة وخمسة اعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بطريقة الاقتراع السري .

المادة ٢٢ - يرأس النقيب جلسات مجلس النقابة وتبدأ الجلسة بتلاوة محضر الجلسة السابقة لافراجه والتصديق عليه .

المادة ٢٣ - يجلس نائب النقيب كافة الصلاحيات والمسؤوليات المناطة بالنقيب في حالة غيابه .

المادة ٢٤ - ينتخب المجلس في اول جلسة يعقدها امينا للسر وامينا للصندوق من بين اعضاءه .

المادة ٢٥ - تعتبر جلسات المجلس قانونية اذا حضرها اربعة من اعضاءه على الاقل بينهم النقيب .

المادة ٢٦ - يعقد المجلس جلساء في الزمان والمكان الذي يحددهما النقيب .

المادة ٢٧ - يعد امين السر جدول اعمال الجلسة المقرر عقدها بالاتفاق مع النقيب ويوزع الجدول على اعضاء المجلس قبل موعد الجلسة بثلاثة ايام على الاقل وتختصر مناقشات المجلس في الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال ولا تجري مناقشة أية موضوعات اخرى مالم يوافق المجلس على ذلك في حينه .

المادة ٢٨ - يدون امين السر محاضر الجلسات في سجل خاص بعده لهذا الغرض ويوقع على المحاضر النقيب او / نائبه وباقي اعضاء المجلس الاخرين .

المادة ٢٩ - تصدر قرارات المجلس بالاغلبية النسبية للحاضرين . وفي حالة تعادل الاصوات ترجح الجهة التي يكون فيها النقيب ويحق للعضو المخالف ان يطلب من امين السر تسجيل مخالفته واسبابها في المحضر .

المادة ٣٠ - يوقع النقيب على جميع المعاملات والمراسلات المتعلقة بالنقابة .

المادة ٣١ - اذا طرأ ما يمنع احد اعضاء المجلس من حضور إحدى الجلسات وجب عليه ابلاغ امين السر بذلك كتابة قبل الجلسة والا اعتبر غائباغير علن مالم يخضر في الجلسة التي تليها ويبين السبب الذي منعه من الاعتذار كتابة وعلى المجلس ان يقرر قبول العذر او رفضه .

المادة ٣٢ - يحق لاعضاء المجلس الطلب من امين السر او امين الصندوق اطلاعهم على كافة المعاملات الادارية والمالية المتعلقة بالنقابة وشؤونها المختلفة .

المادة ٣٣ - يعين مجلس النقابة العدد الكافي من الموظفين ويحدد رواتبهم وذلك للقيام بالاعمال الادارية والمالية ويعمل هؤلاء جميعا تحت اشراف النقيب .

المادة ٣٤ - لمجلس النقابة الحق في تعيين لجان من الجمعية العامة برئاسة احد اعضاء المجلس للقيام بما يلي : -

أ - تنمية وتنشيط النواحي الرياضية والاجتماعية والثقافية بين اعضاء النقابة .

ب - دراسة مواضيع معينة بتكليف من المجلس وتقديم التواهي بشأنها .

المادة ٣٥ - يسعى المجلس لاصدار نشرة دورية تحوى نشاط النقابة ويختار المجلس من بين اعضاء النقابة من يتولى الاشراف على اعدادها ويقوم المجلس بأقرارها واصدارها .

المادة ٣٦ - على المجلس عند تلقيه شكوى ضد عضو من اعضاء النقابة ان يوجه اليه كتاباً يتضمن موضوع الشكوى ويطلب اليه الاجابة عليها خلال الفترة التي يحددها المجلس وعلى المقصود ان يمثل امام المجلس اذ ما طلب اليه ذلك .

المادة ٣٧ - اذا رأى المجلس ان الشكوى قد تستلزم محاكمة العضو المشتكى عليه تحال الشكوى الى هيئة تحقيق يهيئها المجلس وفقاً للمادة السابعة عشرة من القانون .

المادة ٣٨ - تعلن القرارات التي يتخذها المجلس والمتعلقة بمشروعات عامه في مقر النقابة وفي النشرة الدورية التي يصدرها المجلس وبواسطة وسائل اعلام اخرى اذ لا يجوز ان يكون ذلك اما القرارات المتعلقة بقضايا فردية فتبايع لذوي العلاقة بأجوب رسمية خاصة

المادة ٣٩ - يعد امين السر سجلاً خاصاً يوقعه اعضاء الحاضرون في كل جلسته وذلك لاحصاء الجلسات المتعقبة وتواريخ انعقادها وبيان غياب اعضاء وحضورهم .

الفصل السابع

اختصاصات وواجبات الجمعية العامة

المادة ٤٠ - تتألف الجمعية العامة للنقابة من اعضاء المتسجلين للنقابة والمسجلين لجميع التزاماتهم المادية تجاهها .

المادة ٤١ - تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها العادية في المكان الذي يحدده مجلس النقابة ثاني يوم جمعة من شهر آذار سنوياً ، واما الاجتماعات الاستثنائية فتعقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرار مجلس النقابة بناء على طلب اربعة من اعضائه على الاقل ، او بناء على طلب يوقع عليه ثلث اعضاء الجمعية العامة .

المادة ٤٢ - ترسل الدعوة لاجتماع الجمعية العامة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل من موعد الاجتماع المحدد في الدعوة وترفق الدعوة بمجدول الاعمال المزمع للمجلس ان يعلن عن موعد ومكان الاجتماع في الصحف المحلية على النحو الذي نصت عليه المقرة (هـ) من المادة السابعة من القانون .

المادة ٤٣ - يرأس النقيب او نائبه في حالة غيابه اجتماعات الجمعية العامة ، وفي حالة تغيبها يرأسها امين السر او اكبر اعضاء النقابة سناً اذا تغيب امين السر .

المادة ٤٤ - يدير الرئيس جلسة الجمعية العامة ويتولى طرح الاقتراحات المتخذة بعد مناقشتها للتصويت ويعلن القرارات النهائية في ختام الجلسة .

المادة ٤٥ - يعين امين السر على اعضاء الجمعية العامة من اجتماعات خلال شهر من تاريخ عقدها ويكون الحضر موافقاً عليه اذا لم يعترض عليه خلال اسبوعين من تاريخ التعميم .

المادة ٤٦ - تعتبر اجتماعات الجمعية العامة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف اعضاء فاذا لم يتم النصاب القانوني للمرة الاولى يؤجل الاجتماع لمدة اسبوعين ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الحضور .

المادة ٤٧ - تنتخب الجمعية العامة مجلس النقابة لدورة واحدة مدتها ستان وتبتدئ في اليوم الاول من شهر نيسان من كل سنتين وذلك على النحو التالي : -

أ - يجزى الانتخاب بطريقة الاقتراع السري وبحضور ممثل ينتدبه وزير الزراعة .

ب - تجري اولاً عملية الاقتراع السري لانتخاب النقيب ونائبه وتقرر الاصوات علناً ويعتبر فائزاً من حصل على الاكثريه النسبية من اصوات الحضور وفي حالة تساوي الاصوات يعاد الاقتراع ، فاذا تساوت الاصوات للمرة الثانية اعتبر اكبر المرشحين سناً فائزاً .

ج - تجري بعد ذلك عملية الاقتراع السري لانتخاب اعضاء الخمسة الباقيين لمجلس النقابة وتقرر الاصوات علناً ويعتبر فائزاً من حصل على الاكثريه النسبية ، وفي حالة تساوي الاصوات يعتبر المرشح الاكبر سناً فائزاً .

المادة ٤٨ - تعبر بطاقة الاقتراع صالحة في الحالات التالية : -

أ - اذا لم تكن موقعة من رئيس الجلسة .

ب - اذا تضمنت عدداً اكثر او اقل من عدد اعضاء المطلوب انتخابهم .

المادة ٤٩ - اذا شغل مركز النقيب لأي سبب من الاسباب يصبح نائب النقيب نقيباً حتى نهاية الدورة القائمة وينتخب مجلس النقابة نائباً للنقيب من بين اعضاءه .

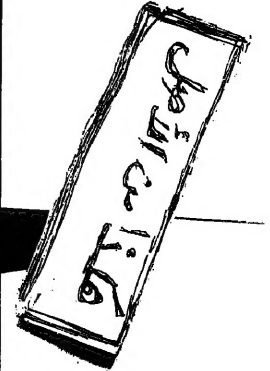
المادة ٥٠ - اذا استقال عضو او عضوان من مجلس النقابة او شغل مركزهما لأي سبب من الاسباب يعتبر اكثر المرشحين اصواتاً بعد الفائزين عضواً في مجلس النقابة ، اما اذا كان فوز اعضاء الخمسة لمجلس النقابة بالتركية فيحق لمجلس النقابة ان يختار من بين اعضاء الجمعية العامة عضواً او عضوين لمجلس النقابة . اما اذا كان عدد اعضاء مجلس النقابة المستقلين او الذين شغلوا مراكزهم لأي سبب من الاسباب ثلاثة تدعى الجمعية العامة لانتخاب من يملأهم .

المادة ٥١ - يعتبر مجلس النقابة منحل في الحالات التالية : -

أ - اذا استقال النقيب ونائبه معاً من المجلس .

ب - اذا كان عدد اعضاء المجلس المستقلين او الذين شغلوا مراكزهم لأي سبب من الاسباب اكثر من ثلاثة .

ج - اذا قرر ذلك ثلثا اعضاء المتسجلين للنقابة سواء كان ذلك في جلسة عادية او استثنائية للجمعية العامة . وفي كل هذه الحالات تدعى الجمعية العامة للاجتماع لانتخاب مجلس جديد للنقابة تنتهي دورته في الوقت الذي كان عدداً لنهاية دورة المجلس المنحل على ان يستمر المجلس المنحل في ممارسته كافة اعماله وصلاحياته حتى انتخاب المجلس الجديد .



المادة ٥٢ - يشمل جدول أعمال الجمعية العامة في اجتماعاتها العادية على ما يلي :

- أ - التقرير الذي يقدمه المجلس عن الأعمال التي أنجزت خلال السنة .
- ب - الوضع المالي للقابة .
- ج - الميزانية السنوية .
- د - تعيين فاحص حسابات .
- هـ - الموضوعات المقترحة من قبل أعضاء النقابة على أن ترسل إلى المجلس قبل موعد الاجتماع بشهر واحد على الأقل .
- و - أية موضوعات أخرى تثار في حينه وتوافق الجمعية على بحثها ومناقشتها .

المادة ٥٣ - تكون قرارات الجمعية العامة نافذة المفعول إذا أقرتها أكثرية اثنى عشر من أعضاء النقابة وعندها تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس الجلسة .

الفصل الثامن

اساقعة السر

المادة ٥٤ - يشرف أمين السر على كافة الأعمال الإدارية المناطة بمجلس النقابة وعلى متابعة هذه الأعمال وتلويها في سجلات خاصة تعد لهذا الغرض .

المادة ٥٥ - ينظم أمين السر السجلات التالية :

- أ - السجل الخاص وتسجيل فيه أسماء الأعضاء والمؤهلات العلمية التي حصلوا عليها وباقي المعلومات الأخرى الواردة في نموذج طلب الانتساب .
- ب - سجل وقائع جلسات مجلس النقابة وتدوين فيه القرارات التي يتخذها مجلس النقابة وتوقع من قبل أعضاء المجلس ويعطى كل قرار رقما متسلسلا .
- ج - سجل المجلس التأديبي ، وتدوين فيه وقائع الجلسات التي يعقدها مجلس النقابة بصفته مجلسا تأديبيا والاحكام المتخذة مع الإشارة إلى كون هذه الاحكام قد اكتسبت الدرجة القطعية او فسخت من قبل المحكمة ذات الاختصاص . ولا يجوز ان يطلع على هذا السجل غير الأعضاء المسجلين في سجل النقابة بناء على طلب خطي يقدم للقيب .
- د - سجل وقائع جلسات الجمعية العامة في اجتماعاتها العادية والاستثنائية وتدوين فيه القرارات المتخذة ويوقع عليها جميع أعضاء المجلس .
- هـ - سجل للرسائل الواردة ويدون فيه مصدر الرسالة وتاريخ ورودها وخلاصة ما يتخذها المجلس بشأنها وتعطى لكل رسالة رقما خاصا حسب الترتيب الذي يضعه أمين السر ويحفظ بهذه الرسائل في ملفات خاصة تعد لهذا الغرض .
- و - سجل للرسائل الصادرة ويدون فيه رقم الرسالة وتاريخها واسم المرسل اليه وخلاصة الرسالة على ان يحفظ بنسخة او أكثر منها حسب الحاجة في ملفات خاصة تعد لهذا الغرض :

ز - سجل القرارات المتخذة بين الأعضاء ويسجل فيه أمين السركافة القرارات والاحكام الصادرة بين أي عضو من أعضاء النقابة بعد اكتسابها الصفة القطعية وتبلغ هذه القرارات او الاحكام للعضو صاحب الملاءة وللدارة المختصة او للجهة ذات الملاءة وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور القرار او الحكم .

المادة ٥٦ - تعطى للرسائل الواردة والصادرة ارقاما متسلسلة تباه في اليوم الاول من شهر نيسان - من كل سنة .

المادة ٥٧ - ينظم أمين السرملاء خاصا لكل عضو في النقابة وتحفظ في الملف كافة المعاملات الادارية والوثائق والشهادات العلمية او الثبوتية المائدة للعضو .

المادة ٥٨ - على أمين السر مراقبة تنفيذ احكام هذا النظام وابلاغ القيب بكل مخالفة لاحكامه .

الفصل التاسع

الموازنة

المادة ٥٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الاول من شهر نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار للسنة التالية .

المادة ٦٠ - تتضمن موازنه النقابة جميع الواردات والنفقات المقدرة لسنة مالية واحدة .

المادة ٦١ - لا يجوز الصرف الا في حدود الموازنة وللغايات التي تحدد في الموازنة .

المادة ٦٢ - يجوز نقل مخصصات مالية من مادة لأخرى بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من المخصصات الاصلية للمادة المنقول اليها بقرار من المجلس ؛ اما اذا زادت النسبة عن ٢٠٪ فلا يجوز النقل الا بموافقة الجمعية العامة .

المادة ٦٣ - يكلف أمين الصندوق بتحصيل واردات النقابة والاشراف على المصروفات مقابل وصول مالية ذات ارامة مرقمة بالتسلسل حسب النموذج الذي يقره المجلس .

المادة ٦٤ - تكون اموال النقابة المنقولة وغير المنقولة بعهدة أمين الصندوق الذي يعتبر مسؤولا عن حفظها وصيانتها ومسك حساباتها وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٦٥ - لمجلس النقابة حق التصرف باموالها وقادرااتها ولا يجوز صرف أي مبلغ الا بقرار من مجلس النقابة وتدوين هذه القرارات في سجل خاص وتصرف النفقات بموجب اوامر الصرف حسب النموذج رقم (٤) الذي يقره المجلس لهذه الغاية ويوقع على امر الصرف . كل من القيب وأمين الصندوق وصاحب الاستحقاق .

المادة ٦٦ - لمجلس النقابة ان يصدر قرارا يعين بموجبه من بين أعضائه من يقوم بالتوقيع على اوامر الصرف والاوراق المالية اذا تمدر توقيعها من قبل القيب او / و أمين الصندوق .



المادة ٦٧ - على أمين الصندوق أن يقدم للمجلس كشفا في نهاية كل شهر بين فيه بالتفصيل سجل الإيرادات والصرفات مرفقا بالمستندات والوثائق المؤيدة لما تتصدىق عليها من قبل المجلس .

المادة ٦٨ - لمجلس النقابة أن يقرر صرف سلفة مالية لأمين الصندوق قدرها خمسة وعشرون دينارا وذلك للصرف منها على المشتريات المتفرقة الطارئة وعلى أمين الصندوق تجديد ما يصرف منها شهريا بعد تقديمه المستندات المؤيدة لذلك .

المادة ٦٩ - ينظم أمين الصندوق السجلات التالية . -

أ - سجل الوصولات المالية الواردة في سجلين .

١ - سجل يومية الإيرادات وتسجل فيه الوصولات وإرقامها وتواريخها .

٢ - سجل مفردات الواردات - ويفتح فيه فصل خاص لكل مادة من مواد الواردات المحددة في الموازنة وتسجل فيه الواردات بحسب نوعها تبعا لذلك .

ب - سجل اوامر الصرف في سجلين .

١ - سجل يومية النفقات - وتسجل فيه اوامر الصرف بالتسلسل حسب تاريخ صدورهما .

٢ - سجل مفردات النفقات - ويفتح فيه فصل خاص لكل مادة من مواد النفقات المحددة في الموازنة وتسجل فيه اوامر الصرف تبعا لذلك .

ج - سجل الاوازم - وتسجل فيه جميع مفردات المهددة المائدة ملكيتها للنقابة سواء كانت هذه المهددة ثابتة او مستهلكة ويتضمن السجل مصاليف للدخالات واخرى للانراجات ويقوم أمين الصندوق في نهاية كل سنة مالية للنقابة بتنظيم جدول بالوازم المستهلكة واخرى بالسوازم التي تلتفت بسبب الاستعمال او خرجت من حيازة النقابة لأي سبب كان وتعرض هذه الجداول على مجلس النقابة لاتخاذ القرار اللازم بشطبها واخراجها من القيد .

د - السجل الخاص بالاعضاء وتسجل فيه ارقام وتواريخ الوصولات المالية التي سدد الاعضاء بموجبها اشتراكاتهم او النفقات التي دفعت كأجرة او تعويض لأي منهم او اية معاملات مالية تتعلق بالاعضاء على ان تفتح صفحة خاصة في هذا السجل لكل عضو .

المادة ٧٠ - جميع السجلات الوارد ذكرها في المادة السابقة تخضع لتدقيق مراقبي الحسابات الذين يعينون سنويا لهذا الغرض بقرار الجمعية العامة ومقابل الاجر الذي يوافق عليه .

المادة ٧١ - يجب ان يتضمن تقرير مراقبي الحسابات في نهاية كل سنة مالية ما يلي : -

أ - مطابقة موجودات الصندوق من الاموال المتقولة للفرق بين الواردات والنفقات .

ب - مطابقة مجموع سجل يومية الواردات مع مجموع الحسابات في سجل مفردات الواردات .

ج - مطابقة مجموع سجل يومية النفقات مع مجموع الحسابات في سجل مفردات النفقات .

د - التحقق من ان الواردات المحصلة والنفقات المصروفة قد جرت وفقا لاحكام قانون النقابة وهذا النظام وطبقا لقرارات مجلس النقابة :

هـ - حصة قيود سجل الوازم .

و - حصة قيود سجل الاعضاء .

المادة ٧٢ - يترجى على أمين الصندوق اعداد جدول تفصيلي بالذم المتحققة وغير المسددة في نهاية كل سنة مالية وتقديمه لمجلس النقابة الذي يعقد بشأنه القرارات اللازمة .

المادة ٧٣ - يترجى على أمين الصندوق ايداع ما يمهنته من اموال لأحد المصارف التي يعينها مجلس النقابة وان لا يحتفظ بأكثر من خمسين دينارا في صندوق النقابة .

المادة ٧٤ - تقدر تعويضات وبدل الاتعاب المستحقة لعضو النقابة بواسطة لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين اعضاء الجمعية العامة للنقابة على ان يرأس هذه اللجنة احد اعضاء مجلس النقابة وتعتبر قرارات هذه اللجنة قطعية بعد موافقة مجلس النقابة عليها .

